NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوري

26 سبتمبر 2012

للاتصال : (بأطلنطا، ديبورا هايكس (0014044205124)، وفي تونس، ماريون فولكمان (0021650666649)

مركز كارتر يشيد بالجهود التي يبذلها المجلس الوطني التأسيسي على مستوى تقدم الأعمال و يدعو إلى تفعيل أكبر لمشاركة و توعية المواطنين و إلى مزيد من الشفافية

يشيد مركز كارتر في تقرير أصدره اليوم، بالجهود التي يبذلها المجلس الوطني التأسيسي على مستوى تقدم الأعمال المتصلة الدستور. و يحث المركز لجان المجلس التأسيسية بالمضي قدما للتأكد من أن الدستور المقبل يأخذ بعين الاعتبار التزامات تونس بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما تجدر الإشارة إلى أهمية تكريس فعال للشفافية والمشاركة، و ذلك لمعالجة المسائل الهامة المتبقية في النص النهائي.

نشر عمل اللجان في منتصف شهر أوت كان له الأثر القوي على منظمات المجتمع المدني التونسي والمعارضة، و الخبراء في القانون الدستوري والأطراف الدولية وغيرهم. و من القضايا المثيرة للجدل وضع المرأة، وتجريم المس من المقدسات، والنظام السياسي. تعتبر الصياغة الغامضة لبعض المواد وأحيانا السهو الواضح - بما في ذلك تجاهل حق الاقتراع - مؤسفا، وينبغي معالجتها من قبل المجلس.

وقد أدى عدم وجود خطة عمل واضحة و التغيير المستمر للأجل النهائي و الذي يعتبره الكثير غير واقعي، إلى انعدام الثقة المتزايد في عملية الصياغة. يجب اعتماد في اقرب الآجال لخطة عمل محددة وواقعية تعكس توافقا في الآراء بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي و ذلك من أجل تحديد واضح ودقيق للخطوات المقبلة لعملية صياغة الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على أعضاء المجلس الوطني التأسيسي أن يشرحوا بوضوح للمواطنين سبب التمديد في مدة صياغة الدستور و مدى إفادته لهذه العملية والنتيجة النهائية: دستور يمثل جميع التونسيين في تنوعهم و يشكل الأساس المتين لقيام دولة ديمقراطية جديدة.

يلاحظ مركز كارتر في هذا التقرير أن المجلس الوطني التأسيسي قد فشل في إجراء حملات توعية كافية حول أعماله، على الرغم من أن هذه الحملات تعزز فهم الجماهير لعمل المجلس و تزيد من مشروعيته.

و قد اتسمت التغطية الإعلامية لأعمال المجلس الوطني التأسيسي في بعض الأحيان بالسطحية، و لذلك فان تقديم تغطية مهنية موضوعية ومتوازنة لهذا المسار، يمكن أن تساعد على سد الفجوة بين المنتخبين وناخبيهم.

يرحب المركز بالمبادرات الأخيرة التي قام بها المجلس الوطني التأسيسي للتشاور مع المواطنين من خلال استشارات على الانترنت على موقع المجلس ، ومن خلال تنظيم مناقشات مع منظمات المجتمع المدني ، وإدراج نقاش وطني حول الدستور في مشاريع جداول المجلس الوطني التأسيسي. و يعتبر الوقت المدرج في مختلف الرزنامات غير كافي للقيام بتشاور وطني شامل على مشروع الدستور. وينبغي إعطاء ما يكفي من الوقت للسماح بإشراك المواطن و تسجيل وجهات نظره بدقة، للتحليل والتداول.

يشيد مركز كارتر أنه في منتصف شهر جوان 2012، نشرت جميع تقارير اللجان الدستورية الست على الموقع الإلكتروني للمجلس، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تم نشر 22 تقريرا من اللجان الأخرى. ويلاحظ المركز، مع ذلك، انه لم يتم نشر وثائق أخرى مثل نتائج التصويت وسجّل حضور النوّاب و محاضر جلسات اللّجان على الرغم من أن الحق في النفاذ إلى المعلومات أمر ضروري لضمان الشفافية والمشاركة الفعالة و السماح لجميع المعنيين بالأمر في عملية صياغة الدستور.

يشير النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي إلى أن أعضاءه يقرون بأهمية مبدأ الشفافية و لكن كان وصول منظمات المجتمع المدني لجلسات عمل اللجان والجلسات العامة كان ضيقا و مقيدا مما عرقل حضورها الفعلي و متابعتها للمداولات.

يشهد مركز كارتر أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني التأسيسي واعون بأهمية المهمة التاريخية التي عهدت إليهم و ملتزمون بالعمل الجدي. ومع ذلك، فالغياب المتكرر و غير المبرر لبعض الأعضاء في اللجان والجلسات العامة أضفى على المجلس الوطني التأسيسي نظرة سلبية أمام المواطنين التونسيين.

وفقا ل"الدستور الصغير" الذي اعتمد في 16 ديسمبر 2011 يجب أن يحقق مشروع الدستور أغلبية الثلثين فان تعذر ذلك في القراءة الأولى، فبذات الأغلبية في قراءة ثانية لتتم المصادقة عليه من المجلس الوطني التأسيسي. وإن تعذر ذلك مجددا يتم إجراء استفتاء. و وفقا للرزنامة المقترحة من قبل لجنة التنسيق و الصياغة سيجرى الاستفتاء يوم 1 ماي 2013.

يلاحظ مركز كارتر انه لإجراء مثل هذا الاستفتاء الدستوري، ينبغي إنشاء هيئة إدارة انتخابات لضمان عملية ديمقراطية و ذات مصداقية مع مشاركة فعالة للمواطنين. و لكن بالرغم من وجود إرادة سياسية لترسيخ مبدأ هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات في الدستور، فانه لم يكن هنالك تقدم كافي نحو إنشاء هذه الهيئة.

يوصي مركز كارتر بما يلي :
• التأكد من أن أحكام الدستور المقبل تكرس التزامات تونس بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المصادق عليها.

• وضع خطة عمل مفصلة وجدول زمني لوضع الدستور لضمان تخطي منهجي و تقدم في المرحلية وكذلك لتقديم رؤية واضحة للعموم.

• التخطيط لإعداد وإجراء النقاش الوطني اللازم حول الدستور و إعطاءه حظه من الوقت ذلك أن عملية صياغة شاملة و تشاركية هي أحسن ضمان لإيجاد التوافق في خصوص الدستور الجديد.

• وضع إجراءات رسمية لتلقي و تحليل كل من الملاحظات و الاقتراحات و تسجيل تلك التي يفرز عنها الحوار بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي و المواطنين.

• إنشاء هيئة إدارة الانتخابات في أقرب وقت ممكن لضمان في حالة اللجوء للاستفتاء على الدستور القيام بعملية شاملة و ذات مصداقية ضمن الأطر الزمنية المقترحة.

• تحسين التواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين التونسيين من خلال الاستفادة من استشارة الخبراء والدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي لتعزيز أنشطة المجلس في مجال الاتصال.

• تشجيع ممثلي وسائل الإعلام لتقديم تغطية مهنية موضوعية ومتوازنة لهذه العملية الهامة، والمساعدة على سد الثغرة بين الناخب و المنتخب.

• تفعيل أحكام النظام الداخلي التي تتمثل في فرض عقوبات في حالة الغياب المتكرر و غير المبرر لتنمية الإحساس بالمسؤولية والتشجيع على المشاركة في القضايا الحساسة.

• تعزيز علنية جلسات المجلس الوطني التأسيسي العامة و جلسات اللجان وجعلها مفتوحة للملاحظين و وضع إجراءات شفافة وموضوعية عبر نظام الاعتماد ومنح منظمات المجتمع المدني و جميع المواطنين المهتمين بعملية صياغة الدستور صفة ملاحظ وذلك لمتابعة أعمال المجلس.

• نشر الوثائق الرسمية المتعلقة بأعمال المجلس الوطني التأسيسي من محاضر جلسات و تقارير و قرارات - بما في ذلك النشر على الموقع الإلكتروني للمجلس- في الوقت المناسب.

احتفظ مركز كارتر، بعد بعثة ملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بوجود محدود في تونس لمتابعة عملية كتابة الدستور الجديد و مختلف التطورات المتعلقة بالإطار المؤسساتي و القانوني للانتخابات المقبلة. و يقيم مركز كارتر هذه العملية بالمقارنة مع القوانين التونسية و التزامات تونس بالقوانين و المواثيق الدولية بما في ذلك الميثاق الدولي الخاص بالحصص المدنية و السياسية .
ويوضح هذا البيان النتائج التي توصل إليها مركز كارتر و التوصيات التي يقترحها على ضوء اجتماعات و لقاءات عقدها المركز مع العديد من الأطراف المعنية بما في ذلك أعضاء و إداريي المجلس الوطني التأسيسي و منظمات المجتمع المدني وجامعيين. و يعرب المركز عن تقديره لالتزامهم الواضح واستعدادهم لتبادل المعلومات ومناقشة مجالات التحسينات المحتملة.

و يمكن الإطلاع على جميع تقارير و بيانات مركز كارتر على : www.cartercenter.org

#####

"تعزيز السلام، مكافحة الأمراض، توطيد الأمل"

يقدم مركز كارتر، الذي يمثل منظمة غير حكومية وغير ربحية، المساعدة في الارتقاء بحياة الناس في ما يزيد عن سبعين دولة من خلال الإسهام في حل النزاعات، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وزيادة الفرص الاقتصادية، والوقاية من الأمراض، وتنمية الصحة النفسية وتدريب المزارعين على زيادة إنتاج محاصيلهم الزراعية. وقد أسس الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وزوجته روزا لين مركز كارتر في العام 1982 بالشراكة مع جامعة إيموري بغية تعزيز فرص السلام والرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم.

THE
CARTER CENTER

مركز كارتر يشيد بالجهود التي يبذلها المجلس الوطني التأسيسي على مستوى تقدم الأعمال و يدعو إلى تفعيل أكبر لمشاركة و توعية المواطنين و إلى مزيد من الشفافية

26 سبتمبر 2012

بعد سقوط نظام بن علي الاستبدادي، رأت السلطات المكلفة بتسيير شؤون البلاد التونسية خلال الفترة الانتقالية أن الأحكام السارية المفعول لم تعد ملائمة في هذه المرحلة الجديدة. ففي يوم 3 مارس 2011، قام الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع بتعليق العمل بالدستور السابق، وأعلن عن ضرورة كتابة دستور جديد من قبل هيئة منتخبة ديمقراطيا ليعكس إرادة الشعب التونسي الذي تمكن من خلال الثورة من تغيير النظام وفتح الطريق نحو حكم ديمقراطي. و في الانتخابات التاريخية التي أجريت في 23 أكتوبر 2011، انتخب التونسيون المجلس الوطني التأسيسي و أوكلوا إلى أعضائه مهمة صياغة دستور جديد.

إن صياغة دستور جديد تمثل فرصة تاريخية و فريدة من نوعها لوضع المبادئ الأساسية للمجتمع و الاتفاق حولها، بما في ذلك حماية الحريات المدنية والسياسية، وتحديد الضوابط والتوازنات وشكل المؤسسات الديمقراطية و دورها. إن مشاركة المجتمع المدني في هذا الصدد له تأثير إيجابي على البناء المؤسساتي و على مدى تقبله من الشعب. قد تكون هذه العملية طويلة ومعقدة وشاقة في بعض الأحيان، بيد أن نجاح عملية صياغة دستور سيعزّز اللحمة الوطنية ويعود بالنفع على الأجيال القادمة.

كما سيمثل الدستور التونسي الحجر الأساسي لدولة ديمقراطية حديثة و لمؤسساتها السياسية. و في حال نجاح هذا الدستور فإنه سيكون قدوة للبلدان الأخرى التي تمرّ بمرحلة انتقالية في المنطقة. وترتقب نتائج جهود منتخبي الشعب بأمل كبير منذ أشهر. يهنئ مركز كارتر أعضاء المجلس الوطني التأسيسي لإصدارهم المسودة الأولى لمشروع الدستور و التي سيتمّ النظر فيها في جلسة عامة ستتيح الفرصة للإجابة على العديد من الأسئلة العالقة. و في هذا التقرير يقدم مركز كارتر لمحة عامة عن عملية الصياغة، مع تقييمه للأنشطة المتعلقة بهذا المسار، كما يقوم بتقديم بعض التوصيات التي تهدف لدعم عملية صياغة دستور ناجعة وذات مصداقية.

وقد تابع مركز كارتر أعمال المجلس الوطني التأسيسي منذ قيامه في نوفمبر 2011، كما تابع مراحل عملية صياغة الدستور و التقى دوريا بمختلف المعنيين بالأمر من سياسيين و ممثلين عن المجتمع المدني. كما حضر جلسات المجلس الوطني التأسيسي و تابع النقاشات الدائرة حول تحسينه وتطويره. وفي تقييمه لعملية صياغة الدستور أخذ مركز كارتر بعين الاعتبار التزامات تونس بالرجوع إلى قوانينها الداخلية والتزاماتها الدولية لدعم الحريات السياسية والمدنية، بما في ذلك مبادئ الشفافية والمشاركة في الشؤون العامة للبلاد[1].

عملية صياغة الدستور

شرع أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في عملية صياغة الدستور يوم 13 فيفري 2012 حيث قام المجلس بإنشاء ست لجان تأسيسيّة قارّة كل واحدة منها مسؤولة عن صياغة مواد محددة في الدستور. أجرت اللجان عدة جلسات استماع لخبراء تونسيين و دوليين، و لممثلين عن الحكومة والمؤسسات وعن المجتمع المدني والأكاديميين. كما درست النصوص التي اعتبرتها لازمة و ذات فائدة، إضافة إلى قيام بعض أعضاء المجلس الوطني التأسيسي برحلات دراسية إلى البلدان التي شهدت عمليات وضع دستور مماثلة. و قد عملت اللجان بشكل مستقل بعضها عن بعض دون منهجية أو خطة عمل مشتركة.

إن تاريخ 15 جويلية كآخر أجل للجان لتقديم مسوداتها، وهو التاريخ الذي حدده رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر يوم 07 جوان، جاء في وقت متأخر نسبيا وفاجأ بعض أعضاء المجلس. و مع اقتراب نهاية المدة، تسارعت عملية الصياغة بشكل ملحوظ على حساب التوافق بشكل واضح في خصوص المسائل المثيرة للجدل والحساسة. في 28 جويلية سمحت لجنة التنسيق و صياغة الدستور للجنة السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و العلاقة بينهما أن تقدم مقترحات متعددة بشأن المواد المرتبطة بالنظام السياسي و التي لم يتم التوافق عليها[2]. و بهدف تسريع العملية و تجنبا للتعثر في هذه النقطة الحساسة، تم اعتماد نفس المنهجية من قبل لجان أخرى في خصوص بعض القضايا الشائكة. ونتيجة لذلك اتبعت اللجان الست إجراءات مختلفة، فقد قدمت بعض اللجان مقترحات متعدّدة في شأن المواد التي تهمّها، في حين أن البعض الآخر حاول التوصل إلى توافق في الآراء أو قدم فقط المواد التي تم التصويت عليها بغالبية الأعضاء[3].

و في 10 أوت، كانت اللجان الست قد قدمت المسودات للجنة التنسيق و الصياغة. و في 14 أوت صدرت نتيجة أعمال اللجان الست و التي تقدم أحيانا على أنها المسودة الأولى للدستور. و في الوقت الذي صيغ فيه هذا التقرير، و وفقا لما أكّده المقرر العام للدستور ونائب رئيس اللجنة السيد الحبيب خضر، فإن لجنة التنسيق و الصياغة بصدد مراجعة مسودات اللجان، وتحضير الملاحظات والتوصيات إلى كل لجنة. علما وأنه غير مخول للجنة التنسيق و الصياغة أن تدخل أيّ تحوير على مضمون النص المقترح. وسوف تستأنف اللجان في وقت لاحق عملها وستشرع على ضوء هذه التوصيات في تنظيم جولة جديدة من جلسات الاستماع للخبراء.

لاحظ مركز كارتر أن نشر عمل اللجان في منتصف شهر أوت كان له انعكاس كبير على كلّ من منظمات المجتمع المدني التونسي والمعارضة و خبراء القانون الدستوري والأطراف الدولية وغيرهم. ولازالت العديد من الأسئلة قائمة بشأن ما سيتضمّنه النص النهائي بخصوص عدد من القضايا المثيرة للجدل كمسألة وضع المرأة و مسألة تجريم المس من المقدسات و مسألة شكل النظام السياسي.

تعتبر الصياغة الغامضة لبعض المواد و أحيانا السهو الواضح- بما في ذلك تجاهل حق الاقتراع- مؤسفا ومستوجبا للمعالجة. كما يتوجب على المجلس التأكد من أن يتم تصحيح بعض التضاربات الموجودة في المشروع. فيجب أن يسهر مثلا على ضمان عدم تناقض علوية القانون الدولي على القانون المحلي، كما نصّ عليها مشروع المادة 38،مع أحكام أخرى من المشروع كما هو الحال (مثلا، مشروع المادة 17 يقر بأنّ "احترام الاتفاقيات الدولية إلزامي إذا لم تخالف هذا الدستور")[4]. وعلى نحو مماثل،لا ينبغي أن يقع إضعاف مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة الذي يقره مشروع المادة 22 بأحكام أخرى كتلك الواردة في مشروع المادة 28 و التي تشير إلى الأدوار التكاملية بين الرجل و المرأة داخل الأسرة[5].

و يحث مركز كارتر لجان المجلس الوطني التأسيسي عند مراجعة مسوداتها على التأكد من أن أحكام الدستور المقبل تأخذ بعين الاعتبار التزامات تونس بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية و من بينها حرية الرأي و التعبير،وحرية المعتقد و المساواة بين الرجل و المرأة[6].

الإطار الزمني لوضع الدستور

يواجه المجلس الوطني التأسيسي استياء و نفاذ صبر الرأي العام تجاه صانعي القرار. وقد أدى عدم وجود خطة عمل واضحة والنقص في جهود التوعية التي يقوم بها المجلس الوطني التأسيسي و التي كان من الممكن أن تساعد الرأي العام على فهم تعقيدات هذه العملية، إلى انعدام متزايد للثقة في عملية الصياغة. و في المقابل، دفعت هذه الديناميكية القادة السياسيين إلى الإعلان عن مواعيد نهائية يعتبرها الكثيرون غير واقعية.

ولم يكن مستغربا أن يصرح المقرر العام في 13 أوت بإمكانية تأجيل المصادقة النهائية على الدستور لموعد غير محدد بين شهري فيفري و أفريل 2013 نظرا لتأخير عملية الصياغة. غير أن هذا الإعلان كان بمثابة خيبة أمل للكثير من المواطنين التونسيين الذين كانوا يتوقعون تاريخ نهاية الفترة الانتقالية يوم 23 أكتوبر،خاصّة و أن العديد من الفاعلين السياسيين كانوا قد ذكروا مرارا وتكرارا أن هذا التاريخ يمثل نقطة النهاية لصياغة الدستور، على الرغم من القيود الواضحة في تلبية هذا الموعد النهائي.

صحيح أنه توجد وثيقتان تحددان الإطار الزمني لأنشطة المجلس الوطني التأسيسي بسنة واحدة[7] لكنّ القانون الدستوري المتعلّق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، والذي غالبا ما يشار إليه باسم "الدستور الصغير" باعتباره يحظى بسلطة تعلو جميع النصوص الأخرى، لم يذكر فترة زمنية محددة. وبالإضافة إلى ذلك لا ينبغي أن ننسى أن صياغة الدستور بدأت رسميا في 13 فيفري 2012 حيث كان من اللازم اتخاذ العديد من النصوص مثل "الدستور الصغير" و النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي و إعداد تركيبة اللجان التأسيسية. أخيرا، وجب التنويه على أن الأمثلة المقارنة تبين أن عمليات كتابة الدستور هي عمليات طويلة المدى، تتراوح بين 12 و 18 شهرا، و أنه غالبا ما اتخذت إجراءات للتمديد في التقديرات الأولية أو المواعيد النهائية[8].

ناقشت لجنة التنسيق و الصياغة العديد من الجداول الزمنية و هي عموما تتشابه. حيث يقتصر الاختلاف بين الرزنامات المقترحة على الوقت المخصص لإجراء المشاورات الوطنية. و لم يتم حتى الآن اعتماد أيّ من هذه الجداول بصورة رسمية.

يؤكد مركز كارتر على أهمية اعتماد خطة عمل محددة وواقعية تعكس توافقا في الآراء بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في اقرب الآجال،و ذلك من أجل تحديد واضح ودقيق للخطوات المقبلة لعملية صياغة الدستور. وإضافة إلى ذلك، ينبغي على أعضاء المجلس الوطني التأسيسي أن يشرحوا بوضوح للمواطنين سبب التمديد في مدة صياغة الدستور و مدى انعكاسه إيجابا على عملية الصياغة و على النتيجة النهائية: دستور يمثل جميع التونسيين في تنوعهم و يشكل الأساس المتين لقيام دولة ديمقراطية جديدة. إن تحديد خارطة طريق واضحة سيسهل عمل المجلس الوطني التأسيسي فضلا أنه سيساهم في استعادة ثقة المواطنين في انتخاب ممثليهم.

المشاورات العامة ومشاركة المواطنين

في بيان ماي 2012 حول عملية صياغة الدستور، سلط مركز كارتر الضوء على ايجابيات العملية التشاركية من حيث دعم المشروعية و قبول النظام الدستوري الجديد. كما حث المجلس الوطني التأسيسي على إيجاد آليات في صياغة الدستور أكثر شمولية وشفافية[9]. و يتم بمقتضى هذه الآليات إعلام المواطنين حول المسار والخيارات المطروحة، و إعطاؤهم فرصة حقيقية للتعبير عن وجهات نظرهم مباشرة. و وفقا لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن المشاركة في إدارة الشؤون العامة يشمل حق المواطنين في: "تقديم مقترحات لمؤسسات الدولة لتحسين أدائها، ولفت الانتباه إلى أي جانب من جوانب عملها قد يعوق أو يعرقل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية"[10].

يرحب المركز بمبادرة المجلس الوطني التأسيسي الأخيرة، ولا سيما من المسؤولين بالعلاقات مع منظمات المجتمع المدني، للتشاور مع المواطنين بشتى الوسائل. في 12 سبتمبر الفارط، أطلق المجلس آلية تشاور على موقعه الرسمي على الانترنت ليتيح للمواطنين تقديم اقتراحات بشأن قضايا ذات أهمية لهم[11]. و ينبغي أن يقترن هذا التشاور، لكي يكون فعالا، مع حملة إعلامية واسعة النطاق ومصممة بشكل جيد، كما يجب أيضا أخذ المواطنين الذين لا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت بعين الاعتبار. و يمكن في هذا الصدد للموظفين في الإدارات العمومية بالجهات أن يساعدوا على إيصال آراء المواطنين إلى للمجلس الوطني التأسيسي. هذا و قد نظم المجلس يومين من المناقشات مع منظمات المجتمع المدني في شهر سبتمبر. و يبين الحماس الذي أظهرته منظمات المجتمع المدني، التي استجابت للدعوة بأكثر من 300 مشارك، تعطشها للمشاركة في النقاش الدستوري[12]. لكن العديد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الرائدة منها مثل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، قاطعت الحدث و تأسفت لعدم وجود إجراء للأخذ بعين الاعتبار تعليقات وتوصيات منظمات المجتمع المدني خلال هذين اليومين[13].

كما يرحب مركز كارتر بإدراج أعضاء المجلس التأسيسي في الجدول الزمني الذي قاموا بإعداده لمرحلة نقاش وطني حول الدستور. و تبين الأمثلة المقارنة أن المشاركة العامة تدعم الإحساس بالمواطنة من خلال الاعتراف بسيادة الشعب و زيادة معرفته وقدراته وتحضره للمشاركة في الشؤون العامة وممارسة وحماية حقوقه[14].

وقد تفاوت الوقت المخصص للمشاورات العامة في البلدان التي شهدت نفس المسار، بيد أن العملية كانت تشاركية إلى حد كبير وذلك بعقد اجتماعات عامة في كامل البلاد تستهدف إلى جانب المدن الرئيسية كل المناطق الريفية. وقد قامت هيئات صياغة الدستور بتنظيم مئات الاجتماعات والتوجه إلى عشرات الآلاف من المواطنين لشرح عملية الصياغة و لبسط القضايا المطروحة[15].

و بما أن المناهج الشاملة و التشاركية تؤدي عادة إلى إيجاد توافق حول الإطار الدستوري، فان مركز كارتر يحث المجلس الوطني التأسيسي على تكريس وقت كاف لإجراء حوار وطني حول الدستور. وبالإضافة إلى ذلك و لضمان أخذ مشاركة المواطنين بعين الاعتبار و بشكل فعال، فإن مركز كارتر يشجع المجلس الوطني التأسيسي على إيجاد إجراء رسمي لتحليل ومعالجة المداخلات التي قدمت خلال مراحل التشاور و عبر مختلف آلياته[16].

هذه المشاورات التي يقوم بها المجلس الوطني التأسيسي لها أثر فعال في خلق إحساس بتملك الدستور وبناء توافق في الآراء حوله. ولكن يجب الإشارة إلى مبادرات منظمات المجتمع المدني التي تعتبر هي أيضا أساسية لدعم عمل الجمعيات التأسيسية. و في هذا النطاق، يشيد مركز كارتر بالمبادرات المتعددة من قبل منظمات المجتمع المدني: البعض منها نظم لقاءات مفتوحة ودورات إعلام في جميع أنحاء البلاد[17] في حين أن البعض الآخر قام بإجراء حملات توعية[18] أو إنشاء مواقع على شبكة الإنترنت تهدف إلى توعية و إعلام المواطنين وجمع وجهات نظرهم بشأن هذه العملية[19]. كما يرحب المركز بمثل هذه المبادرات التي تشجع المواطنين على لعب دور نشيط في هذا المسار التاريخي.

الاستفتاء

وفقا للرزنامة المقترحة، فإن المجلس الوطني التأسيسي سينظر في مشروع الدستور للمصادقة عليه في 1 مارس 2013. إذا لم تتم المصادقة على النص في ذلك الوقت، سينظر المجلس في النص للمرة الثانية يوم 27 مارس. يجب أن يحقق مشروع الدستور أغلبية الثلثين فإن تعذر ذلك في القراءة الأولى،فبذات الأغلبية في قراءة ثانية لتتم المصادقة عليه من المجلس الوطني التأسيسي. وإن تعذر ذلك مجددا يتم إجراء استفتاء في 1 ماي 2013[20]. لا توجد أحكام قانونية في صورة ما رفض الشعب مشروع الدستور عند الاستفتاء.

بعد ردود أفعال من عدة أطراف معنية على المسودة الأولى من الدستور اثر نشرها، صرح العديد من الفاعلين السياسيين أن المصادقة على الدستور قد تتطلب في الواقع استفتاء. وفي هذا الصدد، يشجع مركز كارتر على ضرورة إنشاء هيئة انتخابية دائمة في أقرب الآجال لضمان عملية ديمقراطية و شاملة و ذات مصداقية في حالة إجراء استفتاء دستوري. و يتطلب إجراء عملية استفتائية شاملة و ذات مصداقية في غضون الأطر الزمنية المقترحة وقتا كافيا، بدءا بتسجيل الناخبين وتحيين القائمات الانتخابيّة.

شفافية عملية وضع الدستور و إمكانية متابعتها

بالإضافة إلى ضمان مشاركة واسعة، يجب على عملية صياغة الدستور أن تتسم بالشفافية وبسهولة الوصول إلى المعلومات المتصلة بها. و تعتبر عملية صياغة الدستور شفافة عندما يتم إعلام العموم بمستجدات مختلف مراحل الصياغة و عندما يكون النفاذ إلى المعلومات سهلا[21].

التوعية و الإعلام

يلاحظ مركز كارتر أن المجلس الوطني التأسيسي قد فشل في إجراء حملات توعية كافية حول أعماله، رغم أن هذه الحملات تعزز فهم الجماهير لعمل المجلس و تزيد من مشروعيته. في حين أن المركز يرحب ببادرة منح ممثلي وسائل الإعلام حرية الدخول المطلقة للمجلس الوطني التأسيسي. غير أن الاتصال بين أعضاء المجلس ووسائل الإعلام، بما في ذلك الموقع الرسمي، لم يكن في غاية من الجدوى و الانتظام.

و قد أشار بعض أعضاء المجلس الوطني التأسيسي إلى أن هذا القصور ناتج عن عدم توفر الوسائل الكافية والدعم اللوجستي اللازم لإجراء حملات إعلامية. و لو أن مركز كارتر يقر بأن استراتيجيات الاتصال الفعال تتطلب خبرة ووسائل ناجعة، غير أن المركز لاحظ أن العديد من الجهات المانحة

والمؤسسات والخبراء قد عرضوا دعمهم التقني أو المالي للمجلس الوطني التأسيسي في هذا المسعى و قد رحب المجلس بالفكرة لكن دون أي متابعة ملموسة من قبله. و علاوة على ذلك، يمكن للمسؤولين بالمجلس الوطني التأسيسي الإجابة على أسئلة الصحفيين من خلال تنظيم مؤتمرات صحفية مع وسائل الإعلام العادية مثلا، الشيء الذي لا يقتضي تكاليف مالية بالغة.

يشجع مركز كارتر المجلس الوطني التأسيسي على تعزيز التواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين التونسيين من خلال الاستفادة من استشارة الخبراء والدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي لتعزيز أنشطتها في مجال الاتصال. يشجع المركز أيضا ممثلي وسائل الإعلام على تقديم تغطية مهنية موضوعية ومتوازنة لهذا المسار الهام، والمساعدة على سد الفجوة بين المنتخبين وناخبيهم.

إمكانية حضور مداولات المجلس الوطني التأسيسي

يشير النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي إلى أن أعضاءه يقرون بأهمية مبدأ الشفافية و لكن تم تفسير الأحكام المتعلقة بعلنية جلسات عمل اللجان والجلسات العامة بشكل ضيق فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، مما عرقل حضورها و متابعتها للمداولات[22]. لاحظ مركز كارتر أنه خلافا لما أدرج في النظام الداخلي، لم يحدد مكتب المجلس[23]أية إجراءات بشأن حضور العموم أثناء الجلسات العامة[24]. و مازال الدخول إلى المجلس الوطني التأسيسي متوقفا على الإرادة الفردية لأعضاء المجلس، مما يجعله أكثر صعوبة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي قدمت الانتقادات والتوصيات لهذه المؤسسة بهدف الحصول على الحق في الدخول.

يوصي المركز المجلس الوطني التأسيسي باتخاذ الإجراءات و الترتيبات اللازمة لجعل كل من الجلسات العامة و جلسات اللجان مفتوحة للعموم و لمنح صفة ملاحظ لمنظمات المجتمع المدني و جميع المواطنين المهتمين بمتابعة عملية صياغة الدستور. و تبرز الإجراءات المتخذة في "يومي حوار مع المجتمع المدني" في شهر سبتمبر، مثل تحميل استمارات التسجيل من الموقع الرسمي للمجلس،أن للمجلس الوطني التأسيسي الوسائل اللازمة و الكافية للتعامل لوضع نظام اعتماد استنادا إلى معايير موضوعية.

بما أن المجلس الوطني التأسيسي يقوم حاليا بمراجعة نظامه الداخلي، يوصي مركز كارتر المجلس بتقديم توضيحات بشأن الفصلين 54 و 76 المتعلقين بالدخول إلى اللجان والجلسات العامة، وبضمان مداولات مفتوحة للعموم.

المسؤولية

يشهد مركز كارتر أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني التأسيسي واعون بأهمية المهمة التاريخية التي عهدت إليهم و ملتزمون بالعمل الجدي. ومع ذلك، نشأ جدل عندما تمت مناقشة مسألة حساسة ألا وهي مسألة النظام السياسي في 4جويلية صلب لجنة السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و العلاقة بينها. حيث كان أعضاء اللجنة الحاضرين 15 من مجموع 22 عضوا، 9 منهم ينتمون إلى نفس الحزب السياسي. وفي حالات أخرى لوحظ أن مناقشات هامة أجريت دون مشاركة جميع أعضاء اللجنة. و يعود ذلك إلى حد ما إلى كون بعض الأعضاء ينتمون في نفس الوقت إلى لجان أخرى مما سبب تداخلا في جدول الأعمال في بعض الأحيان. و لكن غيابات أخرى وقعت دون مبرر واضح. و قد غطت وسائل الإعلام

على نطاق واسع هذه الغيابات التي أظهرت المجلس الوطني التأسيسي في صورة سلبية أمام المواطنين التونسيين.

يشجع المركز المجلس الوطني التأسيسي على تفعيل أحكام النظام الداخلي الذي ينص على عقوبات في حالة الغياب المتكرر و غير المبرر و ذلك لوضع أعضاء المجلس أمام مسؤولياتهم و للإجابة لإرادة ناخبيهم[25]. بالإضافة إلى ذلك، و بما أن المجلس الوطني التأسيسي بصدد مراجعة النظام الداخلي ينبغي أن يفكر في النظر في فرض عقوبات مالية (مثل الحرمان من العلاوات) في حالات الغيابات المتكررة.

الوصول إلى الوثائق الرسمية

ينص النظام الداخلي على نشر تقارير اللجان، التي يعدها مقرر كل لجنة أو أحد مساعديه، على الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني التأسيسي و ذلك بعد المصادقة عليها[26]. و في منتصف شهر جوان 2012، نشرت جميع تقارير اللجان الدستورية الست على الموقع الإلكتروني للمجلس[27]، و إلى حين كتابة هذا التقرير، تم نشر 22 تقريرا من اللجان الأخرى[28]. يشيد مركز كارتر بهذه الجهود و يشجع هذه المبادرة الطيبة التي تضمن حصول المعنيين بالأمر على جميع المعلومات اللازمة.

لا ينص النظام الداخلي على نشر محاضر الجلسات مع أن هذه الوثائق تعتبر قيّمة بالنسبة للمواطنين لكونها تسلط الضوء على جميع القضايا التي تمّ التداول في شأنها خلال الجلسات. و قد بادر بعض أعضاء المجلس الوطني التأسيسي بنشر البعض منها على صفحاتهم الشخصية ببعض المواقع الاجتماعية على غرار الفايسبوك أو بعض المدونات.لاحظ مركز كارتر أن ائتلاف عدد من الجمعيات الناشطة يجمع بين "البوصلة "و"نواة "و"الحكومة المفتوحة" قام يوم 29 أوت بتقديم شكوى رسمية لدى المحكمة الإدارية ضد المجلس الوطني التأسيسي لمخالفته أحكام المرسوم المتعلق بحقّ الحصول على المعلومة والنفاذ إلى الوثائق الإدارية للمنشات العمومية[29]. تتمثل الدعوى القضائية تحديدا في الطعن في إخفاق المجلس في نشر تفاصيل نتائج التصويت وسجّل حضور النوّاب ومحاضر جلسات اللّجان.

يؤكد مركز كارتر أن حق النفاذ إلى المعلومات يعتبر أمراً ضرورياً لضمان الشفافية و السماح لجميع الأطراف بالمشاركة الفعالة في مسار صياغة الدستور[30]. لذلك و بموجب القانون الدولي العام ينبغي على السلطات التونسية أن تتخذ كافة التدابير الممكنة لضمان النفاذ المبسّط و السريع و الفعال للمعلومة المتعلقة بالمصلحة العامة[31].

وفي هذا الصدد، يرحب مركز كارتر بالإعلان الأخير الذي أدلى به رئيس المجلس الوطني التأسيسي و الذي يخص نشر سجّل حضور النوّاب ومحاضر جلسات اللّجان بداية من يوم 17 سبتمبر 2012 على الموقع الرسمي للمجلس الوطني التأسيسي. بالرغم من التعهد بنشر هذه الوثائق، فانه في تاريخ تحرير هذا التقرير، لم يقع نشر أيا منها بعد.

الخلاصة والتوصيات

لقد أجرى مركز كارتر عدة مقابلات مع العديد من الأطراف المعنية بما في ذلك أعضاء و إداريو المجلس الوطني التأسيسي و منظمات المجتمع المدني و ممثلو الأحزاب السياسية وجامعيون لفهم عمل المجلس الوطني التأسيسي و تقييم كل من نقاط القوة و الضعف في عملية صياغة الدستور حتى الآن. و يعرب المركز عن تقديره لالتزامهم الواضح و استعدادهم لتبادل المعلومات و مناقشة المسائل القابلة

للتحسين. ويحث مركز كارتر المجلس الوطني التأسيسي و الحكومة، في سبيل ترسيخ أهداف الثورة عبر تأسيس نظام حكم شفاف و تشاركي، على الأخذ بالتوصيات التالية:

• التأكد من أن أحكام الدستور المقبل ستكرس التزامات تونس بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المصادق عليها.

•وضع خطة عمل مفصلة و جدول زمني لوضع الدستور لضمان تخطي منهجي و تقدم في المرحلية وكذلك لتقديم رؤية واضحة للعموم.

•التخطيط لإعداد و إجراء النقاش الوطني اللازم حول الدستور و إعطاءه حظه من الوقت ذلك أن عملية صياغة شاملة وتشاركية هي أحسن ضمان لإيجاد توافق حول الدستور الجديد.

•وضع إجراءات رسمية لتلقي و تحليل كل من الملاحظات و الاقتراحات و تسجيل تلك التي يفرز عنها الحوار بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي والمواطنين.

•إنشاء هيئة إدارة الانتخابات في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى في حالة إجراء استفتاء على الدستور القيام بعملية شاملة و ذات مصداقية ضمن الأطر الزمنية المقترحة.

•تحسين التواصل مع وسائل الإعلام و المواطنين التونسيين من خلال الاستفادة من استشارة الخبراء و من الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي لتعزيز أنشطة المجلس في مجال الاتصال.

•تشجيع ممثلي وسائل الإعلام لتقديم تغطية مهنية موضوعية و متوازنة لهذه العملية الهامة، و المساعدة على سد الثغرة بين الناخب و المنتخب.

•تفعيل أحكام النظام الداخلي التي تتمثل في فرض عقوبات في حالة الغياب المتكرر و غير المبرر لتنمية الإحساس بالمسؤولية و الحثّ على المشاركة في معالجة القضايا الحساسة.

•تعزيز علنية الجلسات العامة للمجلس الوطني التأسيسي و جلسات لجانه وجعلها مفتوحة للملاحظين و وضع إجراءات شفافة و موضوعية عبر نظام الاعتماد ومنح منظمات المجتمع المدني و جميع المواطنين المهتمين بعملية صياغة الدستور صفة ملاحظ و ذلك لمتابعة أعمال المجلس.

•نشر الوثائق الرسمية المتعلقة بأعمال المجلس الوطني التأسيسي من محاضر جلسات و تقارير و قرارات - بما في ذلك النشر على الموقع الإلكتروني للمجلس- في الوقت المناسب .

احتفظ مركز كارتر، بعد بعثة ملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بوجود محدود في تونس لمتابعة عملية كتابة الدستور الجديد و مختلف التطورات المتعلقة بالإطار المؤسساتي و القانوني للانتخابات المقبلة. و يقيم مركز كارتر هذه العملية بالمقارنة مع القوانين التونسية و التزامات تونس بالقوانين و المواثيق الدولية بما في ذلك الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية .
ويوضح هذا البيان النتائج التي توصل إليها مركز كارتر و التوصيات التي يقترحها على ضوء اجتماعات و لقاءات عقدها المركز مع العديد من الأطراف المعنية بما في ذلك أعضاء و إداري المجلس الوطني

التأسيسي و منظمات المجتمع المدني وجامعيين. و يعرب المركز عن تقديره لالتزامهم الواضح واستعدادهم لتبادل المعلومات ومناقشة مجالات التحسينات المحتملة.

و يمكن الإطلاع على جميع تقارير و بيانات مركز كارتر على : www.cartercenter.org

[1] المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية (الذي صادقت عليه تونس في 18 مارس 1969) والذي ينص على أن لكل مواطن الحق و الفرصة (...) في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية.

[2] تتولى الهيئة التنسيق الفوري و المتواصل بين أعمال اللجان القارة التأسيسية و إعداد التقرير العام حول مشروع الدستور قبل عرضه على الجلسة العامة و إعداد الصيغة النهائية لمشروع الدستور طبقاً لقرارات الجلسة العامة[المادة 104 من النظام الداخلي]. و تتكون الهيئة المشتركة للتنسيق و الصياغة من رئيس المجلس الوطني التأسيسي السيد مصطفى بن جعفر عن حزب التكتل كرئيس لها و المقرر العام للدستور السيد الحبيب خضر عن حزب النهضة كنائب رئيس بالإضافة إلى مساعدين أول و ثاني للمقرر العام و رؤساء اللجان القارة و التأسيسية و مقرريها.

[3] ثلاثون مادة من المسودة الأولى قدمت وهي تتضمن العديد من المقترحات تتراوح بين إثنين الى خمسة خيارات لكل مادة.

[4] المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (التي صادقت عليها تونس في 23 جوان 1971) تنص على أنه "لا يجوز لأي طرف الاحتجاج بأحكام قانونه الداخلي لتبرير عدم تنفيذه أي معاهدة."

[5] وقد اعترفت اللجنة المسؤولة عن مراقبة وتفسير اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (CEDAW) (التي صادقت عليها تونس في عام 1985) أن التكامل هو أقل مستوى من المساواة الكاملة.

[6]حرية الرأي والتعبير (المادة 18 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان / المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية)، وحرية المعتقد (المادة18 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية) المساواة بين الرجل والمرأة (المادة2 اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة") و للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا عن التزامات تونس بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان انظر
http://www.hrw.org/news/2012/09/13/letter-members-tunisian-national-constituent-assembly.

[7] المرسوم عدد 1086 المؤرخ في 3 أوت 2011 و الداعي لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي يشير لصلاحية لمدة سنة. كما أنه و باستثناء حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، فقد وقعت جميع الأحزاب الممثلة في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة يوم 15 سبتمبر 2011 ميثاقاً يحدد مدة نشاط المجلس الوطني التأسيسي بسنة واحدة.

[8] صياغة الدساتير و الإصلاح: خيارات عملية. نشرتها إنتربيس في نوفمبر 2011 ص. 49 :
"استغرقت اتفاقية الدستور للولايات المتحدة ما يقرب من أربعة أشهر؛ أما التصديق عليه فقد استغرق أربعون شهرا. (...) واستغرق التحول في إريتريا 38 شهرا من إعلان المجلس الدستوري الى التصديق على الدستور. واستغرقت العملية في جنوب أفريقيا خمس سنوات من بداية المفاوضات متعددة الأحزاب إلى اعتماد الدستور النهائي. وعملت اللجنة الأوغندية من 1989 حتى 1993 لإعداد مشروع الدستور، و اعتمد الدستور النهائي ا في عام 1995 ". انظر أيضا "كتابة المقالات أو التعديلات الدستورية حول الحالة التونسية" الدولية للتقرير عن الديمقراطية 2012.

[9]مذكرة توجيهية للأمين العام المساعد للأمم المتحدة حول عمليات صياغة الدساتير 2009.

[10] الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة تكفله المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية. ينص "إعلان حقوق ومسؤولية الأفراد والمجموعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً والحريات الأساسية"، في المادة 8 والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1998، على أن المشاركة في تسيير الشؤون العامة، وهي تشمل من جملة الأمور حق المواطن، فردياً أو في صلب مجموعة، في أن يقدم إلى الهيئات والوكالات الحكومية والمنظمات المعنية بالشؤون العامة انتقادات ومقترحات لتحسين أدائها، وفي توجيه الانتباه إلى أي جانب من جوانب عملها قد يعوق أو يعرقل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتفعيلها.

[11] شاهد : http://www.anc.tn/site/main/AR/contribution/contribution_citoyen_constit.jsp

[12] تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 300 منظمة من منظمات المجتمع المدني أرادت المشاركة، غير أن المجلس الوطني التأسيسي كان ملزما أن يحد من عدد المشاركين لأسباب لوجستية.

[13] http://www.tap.info.tn/fr/fr/politique/300-politique/33042-des-associations-et-organisations-boycottent-le-dialogue-sur-le-projet-de-constitution.html

[14] ملاحظة توجيهية للأمين العام للأمم المتحدة، المساعدة الأممية لعمليات صياغة الدستور ، صياغة الدساتير و الإصلاح: خيارات عملية. نشرتها إنتربيس في نوفمبر 2011 ص 49-50 و 86 .

[15] العمليات التي تعتبر تشاركية هي على سبيل المثال : بابوا غينيا الجديدة [1975]، وأوغندا [1995]، وجنوب أفريقيا [1996]، وكينيا [2005]). المشاورات العامة بشأن مسودة الدستور أو مقترحات محددة استغرقت من أسبوع واحد في تيمور الشرقية [2002] لنحو أربعة أشهر في إريتريا [1997]. و تم الاعتراف بأن الفترة التي استغرقتها تيمور الشرقية قصيرة جدا، إلا أن ذلك كان نتيجة لضغوط لإتمام العملية. ، صياغة الدساتير و الإصلاح: خيارات عملية. نشرتها إنتربيس في نوفمبر 2011 ص 50.

[16] الدروس المستخلصة من صناعة الدستور. المسارات ذات المشاركة الجماهيرية الواسعة. الدولية للإبلاغ عن الديمقراطية، 2011.

[17] وكانت بعض هذه المنظمات: جمعية "Free Sight" عقدت اجتماعات عامة في مختلف الولايات لعرض ومناقشة مسودة الدستور؛ "I Watch" نظمت تجربة بيضاء لجلسات المجلس الوطني التأسيسي لتعريف الشباب بعمل المجلس، شباب بلا حدود، الوعي السياسي ، مركز أوفياء ، جمعية ماجدة بوليلة وغيرها قاموا بتنظيم منتديات عامة للالتقاء والتفاعل مع أعضاء المجلس الوطني التأسيسي بشأن المسائل المتصلة بعملية صياغة الدستور.

[18] شاهد على سبيل المثال نشاط الجمعية الشبابية "صوتي"

http://www.youtube.com/watch?v=W7m3opFHJSI&feature=share

[19] شاهد على سبيل المثال موقع " البوصلة" الذي يقدم مرصدا للمجلس الوطني التأسيسي ومنبرا تفاعليا للناخبين / التفاعل السياسي www.marsad.tn و موقع "مواطنة و تواصل" الذي يسعى ليكون بمثابة مركز للمعلومات والبيانات المتصلة بالمجلس الوطني التأسيسي والأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد http://www.mouwatana.org ، والموقع الإلكتروني http://www.tunisie-constitution.org الذي يسمح للمواطنين بالتعليق على الدستور السابق لتونس وإعطاء رأيهم في مختلف الموضوعات.

[20] القانون الدستوري عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011، الفصل 3

[21] توصي لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بأن عملية الإصلاح الدستوري يجب أن تكون شفافة و تشاركية (الملاحظات الختامية لتقرير 2005 حول البوسنة و الهرسك)

[22] النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي (ن د) : علنية الجلسات العامة و اللجان، الفصل 54 و 76 على التوالي.

[23] يتكون المكتب من رئيس المجلس الوطني التأسيسي و تسع أعضاء آخرين، الفصل 28 (ن د)

[24] الفصل 76.2 (ن د)

[25] الفصل 53 (ن د)

[26] الفصل 62 (ن د)

[27] http://www.anc.tn/site/main/AR/docs/rapports/constits/liste_rapports.jsp

[28] http://www.anc.tn/site/main/AR/docs/rapports/rapports_commissions.jsp

[29] مرسوم قانون 26 ماي 2011

[30] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية المادة 19 (2)

[31] لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، المادة 19، حرية الرأي و التعبير الفقرة 19